محاضرة رقم 5	
الكلية	الزراعة
القسم	الاقتصاد الزراعي
المادة باللغة العربية	تجارة خارجية
المادة باللغة الانجليزية	Foreign Trade
المرحلة	الرابعة
السنة الدراسية	2024-2023
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	أ.م .د سعد عبد الكريم حماد
العنوان باللغة العربية	ميزان المدفوعات
العنوان باللغة الانجليزية	Balance of Payments
المصادر والمراجع	الطائي ، د . غازي (1999) كتاب الاقتصاد الدولي ، دار الكتب ، الموصل.
	الدليمي ، د . سعد عبد الكريم حماد (2023) كتاب تجارة خارجية (تطبيقات اقتصادية كلية) ، دار الدكتور للعلوم ، العراق .
	المشهداني ، د . خالد احمد فرحان (2017) كتاب التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم ، دار الايام للنشر والتوزيع ، الاردن .

المحاضرة : الخامسة

ميزان المدفوعات

مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات (Balance Of Payments) بأنه سجل للمعاملات الاقتصادية للدولة مع بقية دول العالم إذ يتم من خلال ميزان المدفوعات تسجيل كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين في دولة معينة وباقي دول العالم ضمن فترة زمنية عادة ما تكون سنة .

وهناك مفهومان لميزان المدفوعات يستخدمان في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية :

المفهوم الأول : ميزان المدفوعات الحسابي (Accounting Balance Of Payments) إذ تسجل فيه المعاملات بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

المفهوم الثاني : ميزان المدفوعات السوقي (Market Balance Of Payments) إذ يعتمد التوازن وفق هذا المفهوم على توازن العرض والطلب بالنسبة لعملات الدول المختلفة في أسواق الصرف الأجنبية وذلك عند مستوى سعر صر ف محدد .

من خلال المفهومان اعلاه يمكن عرض اراء العديد من الكتاب بهذا المفهوم .

إذ يعرف ميزان المدفوعات على كونه سجلاً تاريخياً للمعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة وأخرى .

أما صندوق النقد الدولي فقد عرفه بأنه بيان احصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة .

كما يعرف ميزان المدفوعات على أنه خلاصة النشاط الاقتصادي بين المقيمين في البلد وبين بقية العالم ويعطي فترة عادة ما تكون سنة ، ومهما اختلفت صيغ التعريف لميزان المدفوعات فجميعها تتفق على كونه يضم ثلاثة عناصر رئيسية :

العنصر الأول : يشمل المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب (غير المقيمين وتشمل تجارة السلع والخدمات وحركة رأس المال والتعديلات من جانب واحد سواء كانت نقدية أو سلع مادية .

العنصر الثاني : فيتمثل بالمقيمين داخل البلد ، أي الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والخاصة .

العنصر الثالث : فيقتصر على قياس المعاملات الاقتصادية التي ذكرت خلال فترة زمنية أمدها سنة .

عناصر ميزان المدفوعات

هناك عناصر أساسية لميزان المدفوعات هي :

1- المفهوم المحاسبي لميزان المدفوعات يمثل سجلاً لجميع المعاملات المالية من السلع والخدمات والموجودات الرأسمالية التي تحصل بين الأفراد الذين يقيمون في دولة معينة وبين الأجانب الذين يقيمون في دولة أخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ، أما المعاملات المالية والاقتصادية التي تتم داخل البلد فلا تدخل ضمن ميزان المدفوعات .

2- يعدُ المواطنون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة وأن الأشخاص الذين يقيمون بصفة وقتية على أرض الدولة لا يعدون من المواطنين ، مثل الأشخاص الذين يدخلون البلاد لأغراض السياحة ، وكذلك لا يمكن أن تطلق صفة المواطنين على أفراد البعثات الدراسية والدبلوماسية رغم تواجدهم في الدولة الأخرى فهم يكونون تابعين وخاضعين لتوجيه الدولة الأم .

3- إن البنوك والمؤسسات والشركات التي تمارس أعمالها داخل حدود الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي ، فضلاً عن ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها ، فيطلق عليهم مفهوم المقيمين (المواطنين) فيكونون خاضعين لقوانين وتوجيهات الدولة وذلك لأن نشاطهم وثيق الصلة باقتصادات تلك البلدان .

4- إن الإقامة وليست الجنسية هي التي يعول عليها للتفرقة فيما يعد دولياً ويندرج في ميزان المدفوعات وما لا يعد دولياً فلا يدرج ضمن المعاملات الدولية ، فالمعاملات تعد دولية إذا تمت بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى لو كانت جنسيتهم واحدة .

5- لا توجد هناك مدة محددة لبداية الفترة الزمنية لميزان المدفوعات فهناك عدد من الدول تبدأ في أول الشهر من السنة لتنتهي مع نهاية السنة .

6- إن كل عملية اقتصادية تتم مع العالم الخارجي تسجل مرتين في ميزان المدفوعات ، إذ تسجل مرة في الجانب المدين ومرة في الجانب الدائن من الميزان ، إذ إن العمليات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات (مقبوضات) تندرج في الجانب الدائن التي تمثل الصادرات السلعية والخدمية التي تتم بين المقيمين في داخل الدولة وبين المقيمين في الخارج ، وتندرج كافة العمليات التي تدفع الدولة بموجبها إلى الخارج (مدفوعات) في جانب المدين مثل الاستيرادات من السلع والخدمات التي يحصل عليها الاشخاص المقيمين في داخل الدولة من الخارج .

7- إن التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات الناتج عن تساوي الجانب الدائن (المقبوضات) مع الجانب المدين (المدفوعات) لا يحول هذا التوازن الحسابي دون وجود اختلالات في بعض أجزاء هذا الميزان .

أهمية ميزان المدفوعات

تبرز أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي ويمثل الجسر الذي من خلاله تتم تبادل المصالح الخارجية مع العالم ، كما يكشف عن المركز الخارجي للدولة من حيث القوة

والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد ومؤثراً لسياستها المالية والنقدية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي .

كما أن ميزان المدفوعات يشكل أداة أساسية لتخطيط العلاقات الخارجية للبلد ، فهو يجسد الواقع التجاري للبلد ، ويظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر هيكل السياسات الاقتصادية مع هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية ، كما تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية ، كما أن ميزان المدفوعات يعكس قوة الاقتصاد الوطني ومدى ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والاستيرادات والعوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف ، كما ويعدُ ميزان المدفوعات أداة هامة في وضع وتحديد السياسات المالية والنقدية للبلد .

هيكل ميزان المدفوعات

اولاً : الحساب الجاري Current Account

يعرف رصيد الحساب الجاري على انه الفرق بين مجموع الصادرات والدخل مستحق القبض من ناحية ومجموع والواردات والدخل مستحق الدفع من ناحية اخرى (تشير الصادرات والواردات الى السلع والخدمات على السواء ، بينما يشير الدخل الى الدخل الاولي والدخل الثانوي) .

ويقسم الحساب الجاري إلى :

1- الميزان التجاري : ويطلق عليه ميزان التجارة المنظورة ، أو ميزان تجارة السلع أذ تظهر فيه القيمة النقدية للصادرات السلعية في الجانب الدائن والواردات في الجانب المدين ، وهي السلع التي تمر خلال السلطات الجمركية .

2- حساب الخدمات : أو ما يسمى بميزان التجارة غير المنظورة ، أي صادرات واستيرادات الخدمات ، ويسمى بالميزان غير المنظم لأن الخدمات التي يتم تبادلها لا تمر بمصلحة الجمارك ومن ثمَ لا يمكن إحصائها أو رؤيتها ، أذ تتكون الصادرات غير المنظورة (دائن- موجب) من البنود الآتية :

أ- المواصلات والاتصالات :

- الدخل المكتسب لشركات النقل والملاحة البحرية والجوية الوطنية من خدماتها التي انتفع بها الأجانب .

- إيرادات هيئات الموانئ الوطنية وعوائد المرور التي تدفعها شركات النقل والملاحة الأجنبية مقابل استخدام الأراضي أو المعابر المائية الإقليمية .

- إيرادات هيئات البريد والتلغرافات الوطنية عن خدمات الأفراد والأجانب أو الشركات .

ب- إيرادات شركات التأمين الوطنية.

ج- السفر إلى الخارج : ويقصد بالمسافرين في هذا الشأن السائح أو الطالب أو المريض أو الموظف في مهمه رسمية أو المسافر لقضاء أعمال، فيشمل مصروفات المسافرين الأجانب في داخل الدولة (دائن) .

د- دخول الاستثمارات : ويشمل هذا البند العائدات من الأصول الدولية أي من أصول الدولة في الخارج (دائن) ، وكذلك الإيرادات المتحققة من فوائد القروض إلى الشركات أو الهيئات الأجنبية.

ه- الهبات والهدايا والمساعدات : تتضمن كل أنواع السلع والخدمات والنقد والصكوك المالية التي تعطى للدولة من دون مقابل من دولة أخرى .

أما الاستيرادات غير المنظورة (مدين - سالب) فهي كالآتي :

أ- المدفوعات لشركة النقل والملاحة البحرية والجوية الأجنبية من قبل الدولة .

ب- المدفوعات إلى شركات التأمين الأجنبية .

ج- مدفوعات المواطنين إلى البلدان الأجنبية عند السفر والإقامة .

د- مدفوعات استثمارية أي الفوائد والأرباح المدفوعة للدول الأجنبية .

ه- الهبات والمنح ويقصد بها المدفوعة من قبل الدولة إلى الخارج بدون مقابل .

3- حساب الدخل الاولي : يعرض هذا الحساب المبالغ مستحقة الدفع والمبالغ مستحقة القبض مقابل تمكين كيان اخر من استخدام العمالة او الموارد المالية او الاصول غير المنتجة غير المالية لفترة مؤقته (تعويضات العاملين ، دخل الاستثمار ، الفوائد على الدين العام الخارجي) .

4- حساب الدخل الثانوي : يبين هذا الحساب اعادة توزيع الدخل ، اي قيام احد الاطراف بتوفير موارد للأغراض الجارية دون حصوله في المقابل على اي قيمة اقتصادية كعائد مباشر . ومن امثلة ذلك التحويلات الشخصية والتحويلات الجارية المرتبطة بالمساعدات الدولية .

2- الحساب الرأسمالي والمالي

أ- الحساب الرأسمالي Capital Account

يعرض الحساب الرأسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين ، ويعني انه يسجل عمليات اقتناء الاصول غير المالية غير المنتجة والتصرف فيها ، مثل بيع الاراضي الى السفارات وبيع عقود الايجار والتراخيص ، وكذلك التحويلات الرأسمالية اي قيام احد الاطراف بتوفير موارد للأغراض الرأسمالية دون حصوله في المقابل على اي قيمة اقتصادية كعائد مباشر .

ب- الحساب المالي Financial Account

يبين الحساب المالي قيمة عمليات اقتناء الاصول والخصوم المالية والتصرف فيها ، ويتضمن صافي الاستثمار المباشر واستثمار الحافظة والاستثمار الاخر (الاستثمار الرسمي ، الاستثمار لشركات الايداع ، الودائع في الخارج) ، وتسجل الاصول الاحتياطية في ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في أي سنة من السنوات ، وتتمثل الاحتياطات الدولية بالذهب البنوك المركزية ، ورصيد المعاملات الأجنبية والودائع الجارية ، والأصول الوطنية قصيرة الأجل ، وودائع أجنبية في المصارف الأجنبية ، وموارد صندوق النقد الدولي ، والأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية في شكل اذونات خزانة ، ومبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل المحتفظ بها لدى الأفراد والسلطات النقدية .

3- السهو والخطأ Errors and omissions

على الرغم من توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ ، تنشأ الاختلالات من الناحية العملية نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل اعداد البيانات ، ويطلق على هذا الاختلال صافي السهو والخطأ ، وينبغي عرضه بصورة مستقلة في البيانات المنشورة ، ولا ينبغي ادراجه في البنود الاخرى بدون تمييز ، ويمكن ان يشتق من الحساب المالي ناقصا قيمة نفس البند المشتق من الحساب الجاري والرأسمالي . لذا تشير قيمة صافي السهو والخطأ الموجبة الى احد الاتجاهات العامة الاتية او جميعها :

أ- الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي .

ب- الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي .

ج- الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الاصول في الحساب المالي .

د- الانخفاض الشديد في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي .

تنعكس هذه الاتجاهات عندما تكون قيمة صافي السهو والخطأ سالبة ، وينبغي لمعدي البيانات تحليل قيم صافي السهو والخطأ ، فقد تساعد معرفة حجمها واتجاهاتها في الوقوف على المشكلات المتعلقة بالبيانات ، مثل نطاق التغطية او عدم الدقة في ابلاغ البيانات ، ويؤدي ارتفاع قيمة صافي السهو والخطأ او تقلبها الى عرقلة تفسير النتائج .

التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

1- مفهوم التوازن

ذكرنا فيما سبق إن ميزان المدفوعات يقوم على مبدأ القيد المزدوج ، وينتج عن ذلك إن الجانب الدائن يتساوى مع الجانب المدين في كل سنة ، وهذا التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات لا يحول دون وجود اختلالات في بعض أجزاء الميزان ، سواء كانت هذه الاختلالات تتعلق بأحد أنواع العمليات الاقتصادية أو بإحدى المناطق الجغرافية ، وإذا لم يكن للتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات أي مغزى على هذا النحو ، فلابد إن يتركز تحليل هذا الميزان على كافة المكونات الفردية التي يشتمل عليها ، لكن هنا لا توجد أية ضرورة لكي يتوازن الطرف الدائن والمدين وإن يتوازن كل طرف على حده، وإن ميزان المدفوعات متوازن دائماً من الناحية المحاسبية ، إذ إن التوازن أو الاختلال الذي نحكم عليه في ميزان المدفوعات عندما يكون هذا الميزان متوازناً من الناحية الاقتصادية . ولغرض إجراء الدراسة على التوازن والاختلال لابد إن نميز بين نوعين من العمليات أو المدفوعات في ميزان المدفوعات :

النوع الأول : هو العمليات أو المدفوعات المستقلة .

النوع الثاني : هو عمليات أو مدفوعات الموازنة (العمليات التعويضية).

أ- العمليات (المدفوعات المستقلة) : وهي تعرف أيضاً بالعمليات التلقائية ، إذ إنها تجري لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان ، إذ إن لهذه المدفوعات أسباب اقتصادية أو وطنية ، مثل استيراد السلع لانخفاض أسعارها ، أو استيراد رؤوس الأموال نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة ، أو المدفوعات من قبل المقيمين في الخارج أو مؤسسات لهذه الدولة .

ب- عمليات أو مدفوعات الموازنة (العمليات التعويضية) : هي العمليات التي لا تحدث من تلقاء نفسها وإنما تحدث نظراً إلى وضع ميزان المدفوعات مثل حركة الذهب (استيراد وتصدير) التي تتم غالباً لتسوية وضع الميزان التجاري ، إذ إن هذه العمليات لم تحدث لو لم تكن هناك عمليات تلقائية أو مستقلة كما في الفقرة الأولى ، وهي لا تحدث إلا من أجل تسوية ما تم من عمليات تلقائية أو مستقلة ، إذ إن صفة الموازنة يقصد بها هو تحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي في ميزان

المدفوعات ، وعلى ذلك يمكن أن نعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه (حالة تساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين بالنسبة للمدفوعات المستقلة) .

2- مفهوم الاختلال

إن مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان ، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى أي مطلوباتها لتلك الدول ويحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات ، أما في حالة العجز فيحدث عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في ميزان المدفوعات ، أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى ، أي حقوق على الدولة تجاه الدول الأخرى .

أسباب اختلال ميزان المدفوعات

هناك معوقات كثيرة تحول دون توازن ميزان المدفوعات ومنها :

1- اضطرابات قصيرة الأجل : وهي الاضطرابات التي تخرج عن طاقة السلطات الوطنية في دولة ما ، مثال ذلك الكوارث الطبيعية التي تحرف تقديرات الدولة التجارية عن مسارها المرسوم ، وكذلك انتشار الآفات الزراعية التي تعمل على خفض إنتاج محصول رئيسي في تلك الدولة التي تعتمد عليه كبند رئيسي في الميزان التجاري لها ، وكذلك الاختلال الذي يحدث في أوقات الأزمات والحروب الذي يضعف من صادرات البلدان المشتركة بهذه الحروب مما يؤدي إلى خلل في الميزان التجاري .

2- انخفاض إنتاجية بعض الدول مما يدفعها إلى زيادة الاستيرادات من آلات ومستلزمات إنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة ، ومن ثم ارتفاع نسبة العجز في الميزان .

3- التغيرات الهيكلية : وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني ، إن في حالة توازن ميزان المدفوعات تكون قيمة الصادرات معادلة لقيمة الواردات ضمن ظروف كل من العرض والطلب ، ولكن التغير في شروط العرض والطلب الدوليين على عناصر الإنتاج من ناحية ، أو على السلع والخدمات من ناحية أخرى يؤدي إلى الخروج من حالة التوازن هذه وإحداث خلل ينعكس أما في صورة عجز أو فائض في ميزان المدفوعات وهذا التغير في شروط العرض والطلب الدوليين على عناصر الإنتاج أو على السلع والخدمات الذي يؤدي إلى الخروج عن حالة التوازن وينتج عنه ما يسمى باختلال التوازن الهيكلي في ميزان المدفوعات .

وهناك عدة عوامل تؤدي إلى اختلال التوازن الهيكلي في ميزان المدفوعات وهي كما يأتي :

أ- الخسائر الرأسمالية : يمكن أن يحدث اختلال هيكلي في توازن ميزان المدفوعات لدولة ما نتيجة لخسائر كبيرة في أجهزتها وآلاتها وأدواتها الرأسمالية ، فتنخفض الإنتاجية ومن ثم ينخفض دخل الفرد الحقيقي في الدولة .

ب- تغير أنماط الإنتاج : قد يحدث الاختلال نتيجة لتبديل يطرأ على الموارد الاقتصادية المتوفرة التي تشكل حجر الزاوية في التخصص الدولي ، فإذا نضبت عناصر الإنتاج اللازمة أو المتوفرة بكميات أكبر نسبياً في دولة أخرى أدى الأمر إلى تبدل أسس التخصص الموجود ، ومن ثم قد يؤدي إلى اختلال هيكلي في ميزان المدفوعات .

ج- تغير أنماط الطلب : قد يحدث تبدل في منحنى العرض مما يؤدي إلى خلل في التوازن ، وإن هذا الخلل يحدث نتيجة لتحول ظروف الطلب مثل تبدل أذواق المستهلكين فيؤدي أما عزوفهم عن شراء سلع معينة أو إقبالهم على شراء سلع جديدة ، وكذلك في حالة تغير الدخل مما يؤدي إلى خلل هيكلي في توازن ميزان المدفوعات .

د- تغير شروط التبادل التجاري : يدل هذا المفهوم على تطور العلاقة التبادلية ما بين صادرات دولة ما واستيراداتها خلال فترة زمنية معينة .

4- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية : توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد ، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية ، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها ومن ثم سوف يؤدي ذلك إلى خلل في ميزان المدفوعات ، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات والسبب في ذلك أنها أصبحت أرخص نسبياً بنظر الأجانب ، وهذا يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقليص الواردات مما يؤدي إلى حدوث تضخم يساهم في استمرار اختلال ميزان المدفوعات .

5- التغيرات في الدخل النقدي : عندما تزداد الدخول النقدية لبلد ما وتزامن ذلك مع وجود تضخم في ذلك البلد سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بالأسعار الجارية وإن هذه الزيادة سوف تتجاوز الإنتاج الكلي المحلي ، وهذا بدوره يؤدي إلى العجز لأن فائض الطلب الذي لم يلبيه الإنتاج المحلي سوف يتجه إلى الخارج عن طريق الاستيرادات مما يؤدي إلى نشوء اختلالات في موازين مدفوعات هذه البلدان ، أما في حالة انخفاض الدخل في بلد ما فإن استيراداته سوف تنخفض وتزداد صادراته ويحقق فائض ولكن هذا الفائض هو عجز قياساً بالبلدان الأخرى المستوردة .

أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

1- التضخم واختلال ميزان المدفوعات

يعرف التضخم (Inflation) بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار ، أي بمعنى آخر أنه يعني انخفاض القوة الشرائية بحيث تصبح كتلة نقدية كبيرة تطارد سلعاً قليلة بحيث تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعنى حدوث فائض في الطلب النقدي يتجاوز العرض السلعي .

أذ أن التضخم يعمل على خلق آثار سلبية على ميزان المدفوعات ، إذ يعمل ارتفاع الأسعار كمحفز للاستيرادات حجماً وقيمة ويعمل على خفض الصادرات المحلية للخارج ، ويمكن بحث هذه الآثار من خلال قناتين رئيسيتين هما :

القناة الأولى : وتتمثل في أن التضخم يؤدي إلى تشجيع الاستيرادات من السلع والخدمات الأجنبية إلى داخل البلد ، فإذا افترضنا أن الأسعار في الخارج بقيت على حالها دون تغيير أي أنها ارتفعت ارتفاع بسيط أي أقل من ارتفاع الأسعار في البلد المعني ، فإن ذلك سوف يدفع الإفراد في الداخل إلى تفضيل المنتجات الأجنبية الأقل سعراً من المنتجات المحلية ، والنتيجة المؤكدة لهذه العملية هي التحول من المنتجات الوطنية إلى المنتجات الأجنبية وهو خروج وتسرب النقد الأجنبي إلى الخارج ، وتزداد حدة هذا الأثر عندما يكون التضخم ناشئاً عن فائض الطلب فالزيادة في الدخول النقدية التي تتولد في غمار عملية التضخم تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ، وإذ إن العرض الكلي من السلع والخدمات لا يستجيب للزيادة في الطلب مما يؤدي إلى انفتاح القطر للخارج ، وإن عدم تدخل الدولة في وضع قيود جمركية على الاستيرادات سوف تتفاقم مشكلة ميزان المدفوعات .

القناة الثانية : إن الارتفاع الحاد في الأسعار المحلية مقارنة بأسعار السلع المنافسة في الأسواق الخارجية يجعل موقف المصدرين المحليين في مركز تنافسي أضعف قياساً للمصدرين الأجانب ، وهذا يعني أن التضخم يعيق الصادرات لأنه يضعف القدرة التسويقية للمصدرين الوطنيين في السوق العالمية ، وهكذا تكون النتيجة الحتمية للتضخم هي زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات ، ونتيجة ذلك هو انخفاض احتياطي البلد من العملات الأجنبية ويزيد العجز في الميزان التجاري أو انخفاض الفائض فيه .

2- الاختلال الدوري

هو اختلال يقع نتيجة لمراحل الدورة الاقتصادية فيحدث بسبب أزمة أو كساد أو انتعاش ، ويصعب التغلب على هذا الاختلال من جانب الدولة وحدها ، فالظاهرة تكون عالمية عادة.

3- اختلال عرضي

هو اختلال ناشئ عن حدوث عارض اقتصادي أو سياسي كالعجز الذي يصيب البلدان الزراعية أحياناً في محاصيلها ، ويزول هذا الاختلال بانتهاء سببه .

4- اختلال موسمي

هو اختلال يحدث في موسم معين من السنة ، ويمكن أن يتكرر في كل سنة مثل انتقال المواطنين في كل صيف إلى البلاد الأخرى لأغراض السياحة وهذا الاختلال يستمر لموسم ويزول بعده .

5- الاختلال الدائم

هو أخطر صور الاختلال الدولي ، ويحدث نتيجة لفقدان التوازن في البلد المعني بين ظروف العرض وظروف الطلب فيه ، وغالباً ما يكون الاختلال الدائم في المدفوعات نتيجة لما يسمى اختلالاً جوهرياً في اقتصاد البلد ، وإن هذا الاختلال الجوهري هو اختلال مستديم لدرجة أن تصبح فيه محاولة الاحتفاظ بمستويات مرضية من النشاط والعمالة والدخول أمر مستحيل مما يؤدي إلى إتباع إجراءات غير عادية للدفاع الخارجي ، مثل تقييد الصرف وفرض الرسوم العالية ووضع القيود على التجارة الخارجية ، ويمكن أن يحدث هذا الاختلال في الدول المتخلفة والدول المتقدمة ، إذ تعاني الدول المتخلفة من انخفاض في الإنتاجية ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قلة أدوات الإنتاج التي تساعد العامل على الإنتاج ، ومن ثم فإن برامج التنمية الاقتصادية التي تتبعها الدول تعتمد دائماً إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالباً ما يتجاوز طاقة تلك البلدان على الادخار ، ويترتب على هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه مزمن نحو التضخم ، بينما ينشأ أيضاً في الدول المتقدمة التي تعاني من عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها ، ويعالج هذا الاختلال في الدول المتقدمة والمتخلفة عن طريق القروض طويلة الأجل.

6- الاختلال المتصل بالأسعار

قد يرجع اختلال ميزان المدفوعات إلى إحدى الدول لعامل متصل بالعلاقة بين أسعارها والأسعار الخارجية ، فقد أمكن التمييز بين أربعة صور للاختلال المتصل بالأسعار ، لما كانت هذه العلاقة تتوقف على مستوى الأسعار الداخلية وعلى قيمة عملة الدولة في سوق الصرف بالنسبة للعملات الأخرى .

تتضمن صور الاختلال المتصل بالأسعار :

أ- ارتفاع أو انخفاض مستوى الأسعار الداخلية عن مستوى الأسعار الخارجية دون أن يصحبه تعديل سعر الصرف بما يلائم هذا التغيير ، بحيث تصبح العملة مقومة بأكثر أو بأقل من قيمتها وهذا يؤدي إلى حدوث اختلال سلبي أو إيجابي في الميزان .

ب- رفع قيمة العملة في سوق الصرف دون أن يكون ذلك مرتبطاً بالأسعار الداخلية بما يتلاءم مع هذا الارتفاع ، فرفع قيمة العملة مع ارتفاع الأسعار الداخلية أو دون أن تتغير الأسعار الداخلية بالنسبة للأسعار العالمية يقلل الطلب على صادرات الدولة لارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ظهور العجز في ميزان المدفوعات .

ج- خفض قيمة العملة الأجنبية في سوق الصرف مع بقاء العملة الوطنية دون خفض مماثل فتصبح أسعار السلع الوطنية مرتفعة قياساً بالأسعار العالمية ومن ثم انخفاض الصادرات ويظهر العجز في ميزان المدفوعات .

د- انخفاض أسعار السلع في الخارج مع بقاء الأسعار على ما هي عليه في داخل الدولة فتصبح صادرات هذه الدولة أعلى سعراً نسبياً بنظر المستورد في الدولة الأخرى ، وهذا يؤدي إلى انخفاض صادراتها مما يؤدي إلى ظهور العجز في ميزان المدفوعات.

7- تطور الفن الإنتاجي واختلال ميزان المدفوعات

إن ازدياد التطور التكنولوجي في أية دولة يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج ، ومن ثم انخفاض الأسعار وكذلك يزداد حجم الصادرات بسبب ظهور وسائط نقل جديدة (أجهزة الاتصال ، الطائرات ، السيارات) ، كذلك إن انخفاض حجم الاستيرادات نتيجة لوجود الصناعات في هذا البلد يؤدي في كلتا الحالتين إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى اختلال في الميزان على افتراض توازن ميزان المدفوعات .

طرق تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

هناك طرق عديدة تستخدم لتصحيح الاختلال ميزان المدفوعات هي :

1- تصحيح اختلال ميزان المدفوعات عن طريق الدولة

تتدخل الدولة بدرجة أو بأخرى في الحياة الاقتصادية ، ففي حالة حصول عجز في ميزان المدفوعات فهي لابد أن تتدخل من خلال عدد من الإجراءات التي تقوم بها بهدف تصحيح هذا العجز أو الاختلال في ميزان مدفوعاتها ، وهذه الإجراءات كما يأتي :

أ- أن تقوم الدولة ببيع الأسهم والسندات المحلية إلى الخارج (الأجانب) لكي تحصل مقابلها على عملات أجنبية لتمويل العجز في ميزان مدفوعاتها .

ب-أن تقوم الدولة ببيع أسهم وسندات تملكها في مؤسسات دول أجنبية لمواطني تلك الدولة من أجل الحصول على نقد أجنبي لغرض تخفيف حدة العجز .

ج- أن تقوم الدولة ببيع بعض العقارات المحلية للأجانب من أجل الحصول على نقد أجنبي .

د- أن تقوم الدولة ببيع جزء من الاحتياطي الذهبي الذي تمتلكه للخارج .

ه- الاقتراض من مؤسسات مالية اجنبية او من حكومات صديقة .

و- تسجيل مقدار الدين من قبل البلد الدائن الذي يجسد عجز ميزان المدفوعات البلد تجاه الخارج ويسجل كقرض على البلد المدين .

ز- أن تضغط الدولة على الاستيرادات المنظورة وغير المنظورة من خلال أدوات السياسة التجارية المختلفة مثل نظام الحصص أو النظام الجمركي من أجل تقليص نفقاتها من النقد الأجنبي ، وفي نفس الوقت فإنها تعمل على تشجيع صادراتها المنظورة وغير المنظورة وذلك لغرض إعادة التوازن في ميزان المدفوعات .

إن هذا المعالجة جاءت عكس ما نادت به النظرية الكلاسيكية التي افترضت عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحرية النشاط الاقتصادي وإن الاقتصاد يعيش في حالة استخدام تام وإن الاقتصاد يكون متوازناً دائماً وذلك بفعل مرونة الأسعار والأجور وإنه إذا ما حدث خلل وحالة عدم توازن ما يلبث أن يعود إلى حالة التوازن تلقائياً ، ولكن بعد حدوث أزمة الكساد الكبير عام (1929) انتقدت النظرية الكلاسيكية لأن الاقتصاد لم يتعافى من هذه الأزمة إلا من خلال تدخل الدولة وهذا ما جاءت به النظرية الكينزية ، فقد اقتضى التحليل الكينزي تدخل الدولة لتحقيق التوازن ذلك بتشغيل الموارد التي عجز النشاط الخاص عن تشغيلها أو معالجة التضخم الذي عجز الادخار الاختياري عن معالجته ، وبذلك خرج مفهوم الدولة ، من الدولة الحارسة إلى مفهوم الدولة المتدخلة .

ويرى كينز متى ما كان التوازن التلقائي لا يتحقق تلقائياً فلابد من تدخل الدولة ، بمعنى أن تخرج السياسة المالية والسياسة الاقتصادية عما رسمته النظرية التقليدية ، وأكد كينز على التوازن العام للاقتصاد القومي في مجموعة محل التوازن الحسابي لإيرادات الموازنة ونفقاتها ، ويرى كينز أن القروض أصبحت وسيلة تمويلية تلجأ إليها الدول لغرض تغطية النفقات ، إذ أصبح أمر اللجوء إلى استخدام القروض في الفكر الكينزي ضرورياً بل عاملاً من عوامل النمو والتوازن الاقتصاديين وقد فضل كينز اللجوء إلى القروض إذا كان الهدف منها تغطية الإنفاق الاستثماري العام .

2- التصحيح عن طريق الأسعار

لقد ميز الاقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد بين توازن ميزان المدفوعات في ظل ثبات أسعار الصرف وبين التوازن في ظل حرية الصرف ، وفيما يأتي توضيح الحالتين :

الحالة الأولى : ثبات سعر الصرف

في هذه الحالة تكون الأسعار التي تعيد توازن ميزان المدفوعات هي أسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الفائدة في الدولة وفي الخارج ، إذ تعتبر نظرية الأسعار من أقدم النظريات التي بحثت في توازن ميزان المدفوعات فيعتبر الاقتصادي الانكليزي (دافيد هيوم) أول من صاغها بوضوح ، وذلك بتأثير التغيرات في مستويات الأسعار السائدة في الدول المختلفة (أسعار السلع والخدمات) ، هناك صلة أكيدة بين ميزان المدفوعات وبين مستوى الأسعار ، إذ إن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات فترتفع أسعارها (في البلد الذي ميزان مدفوعاته فائض) ، كما إن انخفاض كمية النقود (في البلد الذي يعاني من العجز في ميزان المدفوعات) يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتنخفض أسعارها .

هذا ويتكاتف كل من الانخفاض في الأسعار في البلد الذي فيه عجز ، والارتفاع في الأسعار في البلد الذي فيه فائض على إعادة التوازن في ميزان مدفوعات هذين البلدين وذلك لأن انخفاض أسعار السلع والخدمات في البلد الذي يعاني من العجز من شأنه أن يشجع الطلب من قبل البلد الآخر ذي الفائض ، كما إن ارتفاع أسعار سلع هذا البلد من شأنه أن يحد من طلب البلد الآخر على تلك السلع وصرفه على سلع البلد الأقل سعراً نسبياً مما يؤدي إلى إنهاء العجز الموجود في ميزان مدفوعات هذا البلد ، وكذلك سوف تنخفض صادرات البلد الآخر باتجاه البلد الأول ومن ثم تزداد قيمة وارداته ، مما يؤدي إلى إنهاء الفائض الموجود في ميزان مدفوعاته .

الحالة الثانية : حرية سعر الصرف

فسرت هذه الحالة ألية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات بشكل آخر لا يعتمد على حركة الذهب الذي جاءت نهايته في ظل هذه القاعدة بحلول أزمة الكساد الكبير في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي وأخذت مكانة النقود الورقية القابلة للتحويل إلى نقود ورقية أخرى ، إذ أصبح الاعتماد على تغيير أسعار الصرف ذاتها وما يستطيع هذا من تغيير للكمية المطلوبة أو المصروفة من النقد الأجنبي والنقد الوطني ، والعرض هنا أننا بصدد نظام حرية الصرف دون التدخل من جانب الدولة للتخفيف من تقلبات أسعار الصرف ، فعندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات وفق هذه النظرية يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية بالنسبة إلى عرضها ، وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية قياساً بالعملات الأجنبية ، أي يمكن بنفس الكمية

من العملة الأجنبية شراء كميات من السلع الوطنية أكبر من قبل وذلك بسبب ازدياد القوة الشرائية للعملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية التي أصبحت أقل سعراً ، وإن هذا الاختلاف يؤدي إلى أن السلع الوطنية تصبح أقل سعراً بالنسبة للخارج فتزداد الصادرات الوطنية للخارج ، بينما تصبح السلع الأجنبية مرتفعة السعر بالنسبة للمواطنين فتنخفض الواردات ، وعليه فإن التغير الذي يطرأ على سعر الصرف نتيجة هذا الاختلال

(العجز) يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات مما يؤدي إلى اختفاء العجز وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ، أما في حالة الفائض في ميزان المدفوعات فإن ما يحدث هو عكس حالة العجز في ميزان المدفوعات ، إذ إن الفائض يؤدي إلى نقص الطلب على العملات الأجنبية بالنسبة لعرضها ، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على العملات الأجنبية بالنسبة لعرضها ، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية ، ونتيجة لذلك فإن السلع الوطنية تصبح أسعارها عالية بالنسبة للخارج فتقل الصادرات الوطنية إلى الخارج وتصبح أسعارها عالية بنظر المستورد فتقل الصادرات الوطنية إلى الخارج ، بينما تصبح السلع الأجنبية رخيصة الثمن بالنسبة للبلد فتزداد الواردات ، وهذه الزيادة تقضي على الفائض في ميزان المدفوعات وتعيد التوازن إليه .

إن تحقيق هذه النتائج في ظل حرية سعر الصرف يتوقف على الشروط الآتية :

أ- أن يكون الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية مرناً ، بحيث يؤدي انخفاض الأسعار الداخلية إلى زيادة الطلب على السلع الوطنية .

ب- أن يكون الطلب الداخلي على الواردات من المنتجات الأجنبية مرناً ، أي إن انخفاض الأسعار الخارجية يؤدي إلى خفض الطلب الداخلي على السلع الأجنبية المستوردة .

ج- أن يكون عرض عوامل الإنتاج داخل الدولة مرناً حتى يمكن زيادة إنتاج السلع اللازمة للتصدير في حالة زيادة الطلب الخارجي على السلع المحلية .

د- أن لا تتخذ دولة الفائض أي إجراءات تعيق عمل آلية تغير أسعار الصرف الحر .

وفق نظام حرية سعر الصرف يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات تلقائياً دون تدخل الدولة في تحديد أسعار الصرف وتترك الحرية للأفراد في بيع وشراء العملات الأجنبية .

3- تصحيح اختلال ميزان المدفوعات عن طريق الدخل

يلعب الدخل نفس الدور الذي تلعبه الأسعار في تلقائية التصحيح ، وهذه النظرية تفرض ضرورة ثبات أسعار الصرف وثبات الأسعار ، وكذلك التشغيل التام لعناصر الإنتاج ، وتتضمن هذه الطريقة إن اختلال التوازن في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى تغير مستوى الإنتاج والعمالة ، وهذه النظرية ترتبط ارتباطاً كبيراً بنظرية مضاعف التجارة الخارجية ، ففي حالة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الصادرات يؤدي إلى زيادة التشغيل في صناعات التصدير ومن ثم زيادة الدخول ، وزيادة الدخول تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والأجنبية وهذا يؤدي إلى زيادة الاستيرادات ، إذ إن زيادة الطلب على السلع المحلية سوف يؤدي إلى تأثيرات مضاعفة في الصناعة المحلية ، إذ إن هذا الطلب سوف يؤدي إلى خلق طلب جديد على السلع الوسيطة التي تعتمد الصناعة المحلية في استخدامها ، وهذا يؤدي إلى تأثيرات مضاعفة في مجال الاقتصاد الوطني ، ثم تقابل هذه الزيادة على السلع المحلية زيادة في الاستيراد من الخارج ، فتقابل هذه الزيادة في الاستيراد الفائض الأول في التصدير مما يؤدي إلى التوازن ، أما الحالة المعاكسة عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الاستيرادات فإن ذلك سيؤدي إلى هبوط مستوى النشاط الاقتصادي داخل هذا البلد وذلك سبب تراجع الطلب على السلع المعدة للتصدير ، وما يلبث أن يعود ميزان المدفوعات إلى التوازن تلقائياً ، إذ إن زيادة الاستيرادات سوف تؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات المحلية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها فتصبح السلع المستوردة أعلى سعراً بنظر المقيمين وأقل سعراً بنظر المستوردين الأجانب فتزداد الصادرات فيعود ميزان المدفوعات إلى التوازن التلقائي .

انموذج ميزان المدفوعات الطبعة السادسة

Items	FOB مستقطعة منها اجور الشحن والتأمين	CIF مضافة اليها اجور الشحن والتأمين	الفقرات
First – Current Account			أولاً : الحساب الجاري
1. Trade Balance			1. الميزان التجاري
- Export (F.O.B)			– الصادرات
- Crude Oil			– النفط الخام
- Recorded			– المسجل
- Refined products			– المنتجات النفطية (حكومي +خاص)
- Other Exports			– الصادرات الأخرى
- Other (imports counter entrey)			– الاخرى (القيد المقابل للاستيرادات)
Imports			الاستيرادات
Government Imports			الاستيرادات الحكومية
A-Un Oil For Food Program			أ . الاستيرادات بموجب مذكرة التفاهم
B-Post OFFP Govt Consumption Imports			ب . الاستيرادات الاستهلاكية خارج

			مذكرة التفاهم
C-Refined Oil Products			ج . الاستيرادات الرأسمالية خارج مذكرة التفاهم
D-Refined Oil Products			د . استيرادات المنتجات النفطية
E-Other Gov Imports			هـ. الاستيرادات الحكومية الأخرى
F-cost of currency printing			و. تكاليف طبع العملة
Private Sector Imports			استيرادات القطاع الخاص
A- Cons Goods Imports			أ . استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية
B- Capital Goods Imports			ب . استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية
C-private sector refined oil products import			ج . استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص
Others (export counter entrey)			الاخرى (القيد المقابل للصادرات)
2 . Services . net			2. صافي الخدمات
Receipts			المقبوضات
Payments			المدفوعات
3 . Income . net			3. صافي الدخل الاولي

Private . met (incl . NGOs)			تعويضات العاملين
Official			دخل الاستثمار / الرسمي
Receipts			المقبوضات
Payments			المدفوعات
Imports			الفوائد
4 . Transfers			4. حساب الدخل الثانوي
Private . met (incl . NGOs)			التحويلات الخاصة و تحويلات العاملين
Official			التحويلات الرسمية
Receipts			المقبوضات
Total 0f grants			اجمالي المنح
Donor Grants			المنح المقدمة من الدول المانحة
U.s Grants			المنح المقدمة من الولايات المتحدة
Others			الأخرى
Payments			المدفوعات
U.N Compensations Fund			صندوق التعويضات
Others			الأخرى
Second – Capital and Financial Account			ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي
1- Capital Account / Net			1 ـ صافي الحساب الرأسمالي
Credit			الدائن
Debit			المدين

2-Financial Account /Net			2 ـ صافي الحساب المالي
a-Direct investment/Net			أ ـ صافي الاستثمار المباشر
b-Portfolio capital/Net			ب ـ صافي استثمار الحافظة
General government			الحكومة العامة
Drawing			المسدد(دائن)
Paid			المسحوب (مدين)
Other sector			قطاعات اخرى
Credit			الدائن
Debit			المدين
c-Other investment , net			ج ـ صافي الاستثمار الآخر
Official ,net			صافي الاستثمار الرسمي
Assets			الموجودات
Claims held abroad			المستحقات من الخارج
Trade credit			ائتمانات التجارة
Other assets			الموجودات الأخرى
Liabilities			المطلوبات
Loan disbursements			المسحوب من القروض
Amortization			التسديدات
Private, net /ODCs			صافي الاستثمار لشركات الايداع الاخرى
Assets			الموجودات
Liabilities			المطلوبات
d-Reserves assets			د ـ الأصول الاحتياطية
Central bank (net; increase-)			البنك المركزي

Reserves (increase-)			الاحتياطات (الزيادة -)
Reserve assets			الموجودات الاحتياطية
Monetary gold			الذهب النقدي
Special drawing rights			حقوق السحب الخاص
Reserve position in the fund			وضع الاحتياطي لدى الصندوق
Foreign exchange			الموجودات الأجنبية
Currency and deposits			العملة والودائع
With monetary Authorties			لدى السلطات النقدية
With bank			لدى البنوك الخارجية
Securities			الأوراق المالية
Equities			سندات الملكية
Bonds or notes			سندات واذونات
Money market instrument /financial derivatives , net			ادوات السوق النقدية/ صافي المشتقات المالية
Other claims			المستحقات الأخرى
Third -Errors and omissions			ثالثاً : صافي السهو والخطأ

المصدر : صندوق النقد الدولي (2021) دليل ميزان المدفوعات ، الطبعة السادسة .